وثيقة شرف لتعايش جميع المذاهب والتوجهات

جمع لقاء تشاوري بين شخصيات تختلف مذهبياً وسياسياً من قيادات ورموز مكونات المجتمع اليمني، وفيه أبدى الجميع الاستعداد للخروج بوثيقة شرف تتعايش من خلالها جميع المذاهب والتوجهات.

في اللقاء التشاوري الذي أقامته المنظمة الوطنية لتنمية المجتمع (نودز يمن) ضمن برنامج تعزيز التعايش ونبذ العنف، أكد شوقي القاضي رئيس المنظمة أن اليمن يعيش مرحلة خطيرة تستدعي التحرك السريع من أجل الخروج بالوضع إلى شاطئ الاستقرار.. وأضاف "يجب أن نجتمع ونختلف لنتعايش ويكون كل شيء على ما يرام".

الحرية السياسية .. تدني الوعي أضعفها والصراعات خنقتها!!

استطلاع / رضي القعود

تعتبر المشاركة في التفاعلات السياسية مثل تنظيم الأحزاب والانتخابات البرلمانية والرئاسية ، وغيرها من الممارسات الفردية والجماعية مندرجة ضمن مفهوم (الحرية السياسية) .. وهي حقوق كفلها الدستور لكل أبناء الوطن . في المقابل نجد أن لهذا المفهوم أساسيات وضوابط منطقية توضح كيفية الممارسات السليمة ، حتى لا تتحول إلى نقمة تضر بمصلحة المجتمع . سنحاول في هذا الاستطلاع عرض آراء عدد من السياسيين والكتاب وما قالوه عن الحرية السياسية وحدودها . إلى التفاصيل :

● علي ناصر الجلعي

الجلعي :
قلة الفهم وعدم الوعي يؤدي إلى تجاوز الضوابط المنطقية

● محمد عبدالسلام

محمد عبد السلام :
حرية الكلمة في بلادنا متفاوتة لكنها أفضل من غيرها

● ابراهيم طلحة

طلحة :
السياسة الزائدة تولد مجاميع ايكولوجية بشرية غير فاعلة بقراراتها

● همدان العلي

العلي :
الرأي والرأي الآخر مكفول لكل مواطن

معرفة خاطئة

يقول الأستاذ / علي ناصر الجلعي : إن الحرية السياسية في بلادنا أخذت حجماً واسعاً لكن هذه الحرية لم تصل إلى مستواها المنشود أو المطلوب وبدليل أن هناك تحصل اعتداءات واغتيالات في بعض الحالات بسبب مخالفة للرأي أو تعارض ذلك مع بعض القوى .. وما يحدث اليوم ربما بسبب قلة أو قصور الوعي بالحرية السياسية وأحياناً تستخدم الأجهزة الأمنية لقمع هذه الحرية تحت مسمى الحفاظ على الأمن القومي .. ولفت إلى وجود قصور في فهم الحرية السياسية وذلك بسبب ضعف الوعي لدى جميع الأطراف السلطة والمواطن وضعف التعليم والصراع السياسي الذي يتحول في معظم الحالات إلى صراع مسلح .. لهذا لازلنا بحاجة إلى وعي كبير وسيادة النظام والقانون وإيجاد الدولة المدنية التي ترعى وتحافظ على ترسيخ المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية القادرة على رفع سقف الحرية السياسية وترسيخ مفهوم الحرية كون البعض للأسف يفهم الحرية السياسية بمفهوم آخر.

وأوضح أن سقف الحرية السياسية هي التعبير وإبداء الرأي في منظومة الحكم بما لا يسيء إلى الآخرين أو الانتقاص منهم أو الدعوة للمناطقية أو المذهبية أو الإخلال بالأمن الوطني أو الإضرار بمصلحة الوطن ويجب أن تسن القوانين والتشريعات التي تنظم ذلك لتكفل الحرية السياسية وتحدد ضوابطها وسقفها .

نضوج فكري

وقال الجلعي : قد تختلف الحرية السياسية من دولة عربية إلى أخرى .. فهناك دول محظورة من حرية السياسة ، والبعض منها متاحة ضمن سقف محدد .. لكن نجد الوعي المجتمعي مرتفعاً ولديهم نضوج فكري للحرية السياسية بحيث يتم استخدامها بما يبني وطنهم وإصلاح الاختلالات والقصور .. أما نحن للأسف تستخدم الحرية السياسية للنزاعات الشخصية وتصفية الحسابات وليس لإصلاح منظومة الحكم . وما نعانيه ونعايشه هو خير دليل فقد تحولت الحرية السياسية من إبداء الرأي وانتقاد الأخطاء إلى صراع سياسي مسلح للوصول إلى السلطة أو فرض الآراء والأفكار بالقوة وبالتالي لم نستخدم الحرية السياسية بسقفها وحدها المعقول والمتاح بل تجاوزناه حتى وصلت إلى صراعات ونزاعات مسلحة . بالإضافة إلى تداخل القبيلة في مفهوم الحرية السياسية والتعصب في خندق القبيلة تحت مسمى الحرية . وأكد أن الحرية السياسية هي من الحقوق المدنية والسياسية التي كفلها الدستور والقوانين والبرتوكولات الدولية ذات الصلة في حدودها المتاحة، والمنطقية فالحرية السياسية تعني حرية الرأي والتعبير المطالبة بالحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكن هناك من يستخدمها استخداماً ومفهوماً خاطئاً قد يخرب ويدمر ويُعبث تحت هذا المفهوم .. والمطالبة بالحقوق يجب أن تخضع للقانون ووفق القنوات المتاحة مثل المظاهرات والمسيرات السلمية وكذلك الاعتصامات المشروعة والانتخابات .. ويجب عندما يمارس الشخص هذه الحقوق أن لا يضر بالآخرين .

احترام وجهات النظر

أما الأستاذ / محمد عبد السلام فقد وصف الحرية السياسية بأنها مخنوقة وبلا تنفس صحي أو طبيعي وكل موقف سياسي يؤخذ بحقه ردة فعل لا تتوقف عند موقف سياسي مقابل بل بعملية اغتيال أو قتل أو شن حرب أو افتعال أزمة أو قطع طريق أو تفجير منشأة أو قطع كهرباء وغيرها من المواقف المعروفة والتي هي نتيجة رد سياسي لفعل سياسي مقابل ، وفي ذات الوقت يعود السبب إلى مناخ الدولة التي لم تقم على حال دولة قوية خالية من الفساد فكل من يقوم بذات الرد هو جزء من هذه الدولة أو هذه الحكومة ..

وقال إن المناخ السياسي يحتاج فهماً حضارياً وثقافياً ومعرفة بمبادئ الاختلاف واحترام وجهات النظر مهما بلغت حدتها واختلافها ، وهو ما يحتاجه الجميع بلا استثناء، لكن أين الدولة التي ترعى وتنمي مثل هذه الثقافة وتحمي مثل هذه القوالب النيرة .. حالياً لا أعتقد أنها موجودة وليست قادرة في وضعها الراهن .

وأوضح أن الحرية السياسية في بلادنا مقارنة بدول عربية أخرى تختلف من بلد لآخر .. خاصة إذا قصدنا حرية الكلمة فهي متفاوتة وقد تكون في بلدنا أفضل من غيرها .. وتساءل محمد عبد السلام قائلاً: ولكن لماذا لا ننظر هل الحرية السياسية مطلوب منها الكلام الفارغ أم مطلوب منها البناء ، لن يكون مستوى الحرية في بلادنا ذات جوهر مقارنة بدول عربية أخرى - حتى وإن لم يكن بها حرية - طالما وأهلها ينعمون برغد العيش ويسبحون في فضاء آمن ومستقر بلا مشاكل أمنية أو حروب بينية. وأشار إلى أن الهدف من التعايش السياسي والاختلاف السياسي هو بناء الوطن وازدهاره وخدمة شعبه فهل أنتج لنا هذا الجو الموجود شيئاً من هذا مع العلم أن الأمن والاستقرار يحتاج أيضاً إلى حرية وأجواء مستقرة في مجال الحريات والأهم هو استقلال الوطن عن الأيادي الخارجية وازدهار أبناء الشعب .

مساحة أوسع

من جانبه يقول عضو هيئة التدريس في جامعة تعز الأستاذ إبراهيم طلحة: إن الحرية السياسية في بلادنا زائدة عن الحد؛ ولذلك نجد الشعب كله يتكلم في السياسة .. وهذه مشكلة... فالحرية السياسية هذه تنطبق على مجاميع إيكولوجية بشرية دون أن تصل إلى مستوى نخبوي فعال ، أما القرار السياسي فلا يستنبط من هذه الحرية شيئًا بل تسري سياسة عدم اتخاذ القرار .. وقال: عندما نتكلم عن الحرية السياسية ننسى أن نتكلم عن الحريات الشخصية والدينية التي لا تتوافر بالتوازي معها .. فالقمع الديني الذي يحصل أكبر وأعظم من القمع السياسي؛ لأنَّ محرّك النظام السياسي في بلادنا هو النِّظام الديني.

ولفت طلحة إلى أن مساحة الحرية لدينا أوسع مما لدى بعض الدول العربية ، لكننا نتعامل بمنتهى التلقائية مع متاحات هذه الحرية وهذا يجني على نتائج ما بعد الممارسة السياسية. كما أن اليمن أفضل من عدة دول في المنطقة العربية من ناحية الحرية السياسية لكن هذا لا يعني أننا في حالة مثالية ، فالمسألة تكمن في أن حريتنا السياسية هي ممارسة تقليدية ليست مدروسة بعناية.

وسيلة للرقي

وفي السياق ذاته يقول الكاتب والناشط السياسي همدان العلي: يشارك أبناء اليمن في العملية السياسية والحزبية بموجب نظام الحكم الجمهوري الديمقراطي والذي كفل المساواة والحرية والحق في التصويت والانتخاب والترشح، بالإضافة إلى تمكين الناس من عملية الانتقاد سواء للحكومات أو للمكونات السياسية الأخرى .. إلى جانب حق الاجتماعات والاعتصامات السلمية وتكوين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها. فكل هذا يشير إلى أن الحرية السياسية مكفولة في اليمن ، ولكن الممارسة تتأثر بعوامل مختلفة تجعل من إمكانية استفادة الناس من الحرية السياسية أمراً صعباً في هذه المرحلة.

وأكد أن نسبة الأمية العالية ومعدل البطالة المرتفع والوضع الاقتصادي المرعب ورسوخ القيم الاستبدادية عوامل تضعف من إمكانية استفادة أفراد المجتمع من الحرية .. لأنهم في هذه الحالات كما يقول يتعرضون للابتزاز وتضليل الساسة والحكام وأصحاب رؤوس الأموال وزعماء القبائل باعتبارهم يتحكمون بوسائل وفرص العيش والمعرفة ، الأمر الذي يجبرهم - أفراد المجتمع - على اختيار برامج وسياسات ومواقف لا تعبر عن قناعاتهم في الأصل.

ولفت إلى أن بلادنا تختلف عن الدول العربية الأخرى في هذا الشأن لأننا أصحاب خصوصية. فلدينا القوانين والتشريعات التي تكفل وتضمن الحرية السياسية ، ولكن نعاني من عوامل لا تمكننا من ممارستها كما يجب . وفي المقابل هناك دول عربية ليس لديها هذه القوانين والتشريعات ، وأخرى لديها هذه التشريعات والقوانين الضامنة للحريات وتطبق فيها إلى حد لا بأس به مثل دولة تونس فنسبة الأمية فيها قليلة ووضعها الاقتصادي أكثر ملاءَمة ولا توجد فيها الولاءات القبلية وغيرها من العوامل التي توجد في اليمن وتحد من الحريات بمختلف أشكالها وليس الحرية السياسية وحسب.

ونوه إلى أن الحرية السياسية مطلب أساسي في المجتمعات الديمقراطية ، لكن وفق ضوابط ومعايير وأخلاقيات. فالحرية السياسية ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما وسيلة للرقي ولخدمة المجتمعات ومتى ما أدت إلى نشوء المشاكل والأحقاد فهذا يعني أننا بدأنا نستخدم هذا النوع من الحرية بالطريقة الخطأ.

حتى إشعار آخر

■ وديع العبسي

وقد صرنا إلى ما بعد مؤتمر الحوار لا يزال الهم لكل المكونات ينحصر في السياسة.

الجدل هنا وهناك حول النتائج والضمانات والمعرقلين وفي الاثناء يظهر قرار لمجلس الأمن ضمن البند السابع لينعش من جديد حلقة الجدل والتناولات والاهتمامات للأحزاب، للقوى السياسية، وحتى للمنظمات الجماهيرية.

لم تفلح الأحزاب في تقديم تصور إيجابي عن التجربة الحزبية لدى الشارع اليمني بسبب هذا الانصراف الكلي إلى الهموم السياسية وإهمال القضايا الاجتماعية والمعيشية ذات الارتباط بحياة المواطن.

حتى منظمات المجتمع المدني ساهمت في تكوين هذه النظرة السلبية وندواتها تغرق في النقاشات السياسية فضلاً عن كونها لا تتجاوز حدود المكان الذي تقيم فيه الفعالية فلا تشكل أي ضغط على الأحزاب والقوى السياسية في اتجاه إحداث أي تغيير إيجابي في نمط معيشة المواطن.

يذهب البعض في تبريرهم عدم قيام المنظمات المدنية بدورها الإنمائي لكونها في الغالب تنتمي لمكونات سياسية في الساحة وبالتالي فإن ما تقوم به إنما هو داعم أو مكمل لما تقوم به الجهات الداعمة لها من هذه المكونات.

لا يمكن بأي حال القول بأن التجربة الحزبية اليمنية لا تزال في المهد فمرور أكثر من عقدين من الزمن ينفي عنها أي مبرر يمكن أن تتحجج به في عدم قيامها بالدور الذي يجعل منها عامل انمائي مؤثر بشكل مباشر في حياة الناس.. فالاشكالات التي شهدتها السنوات الماضية بين القوى السياسية والسلطة كان دائماً طابعه سياسياً، ولا يبدو هناك أي مؤشر تفاؤلي لتغير هذه الآلية من الممارسة الحزبية في اليمن القادم، وأظن بأن العلاقات ستظل في مربع المناكفات وصراع الإيديولوجيات والمصالح .. خصوصاً وأن قانون الأحزاب لا يبدو مهتماً بصياغة هذه العلاقات وفق مقتضيات العملية الديمقراطية سواء علاقات المكونات ببعضها أو علاقتها بالوطن أو بالسلطة.

التحلل من أي قيود قانونية لا يؤدي فقط إلى ممارسة عشوائية، لكنه يسهم في تأخر التجربة عن النضوج، وبالتالي تصير العملية بهذا الشكل من الممارسة "ثقافة" لأي مكونات وليده تأتي لتمارس نفس الدور عينها على السلطة وهدفها الوصول إلى السلطة وكأن بهذا الأمر هو الوظيفة الوحدية التي وجدت لأجله هذه المكونات.

للأسف تبدو تجربتنا كسيحة وستظل كذلك إذا ظل مفهوم الحزبية بهذا القصور في الرؤية.

تقبل الكثير نتائج مؤتمر الحوار الوطني رغم ما اتسمت به بعضها من شطحات تقفز على طبيعة وواقع اليمن وهو ما تدركه أيضاً كثير من المكونات والقوى المشاركة في المؤتمر لكنها حتى الآن تقف عند الحد الأدنى من الفعل المترجم لهذا الإدراك، وهذه التحديات، وبالتالي يبقى العمل الحزبي دائماً في مربع الاتهام بعدم إيضاح المفهوم الإنمائي الديمقراطي، ورفعها للشعارات الرنانة بالدولة المدنية الحديثة ودولة المؤسسات والعدالة والمواطنة المتساوية لن يسقط عنها هذا التصور السلبي خصوصاً وأنها من أول ظهورها كانت عامل دعم لتوتير أجواء التعايش ولم تكن دافعا أو ضاغطا لخلق تحولات في اتجاه خلق حالة من التطابق أو شبه التطابق بين هذا الفعل ومترجماته على الواقع وبين تلك الشعارات.

بطبيعة الحال لا يمكن الحديث عن ديمقراطية دون تعددية حزبية إنما يمكن القول: إن هناك ديمقراطية على الأقل في الدستور وتجربة حزبية متعثرة لم تعمل حتى على توعية المواطن بمثالب التحايل على الديمقراطية.. لذلك اليوم من هو في الشارع يردد بأن الحزب الفلاني علماني والآخر متشدد والثالث له علاقات خارجية إلخ، وهذه النتيجة لا تقوم على فراغ وإنما عن معايشة لنتائج العمل الحزبي بالشكل الذي كان ولا يزال عليه في ساحة الفعل السياسي اليمني.